المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوصي باستعجالية تفعيل الإصلاح الهيكلي والشمولي لقطاع التقاعد

Posted on فبراير 2, 2022



نقطة يقظة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوصي باستعجالية تفعيل الإصلاح الهيكلي والشمولي لقطاع التقاعد


نقطة
يقظة

إن إرساء منظومة وطنية للتقاعد تضامنية وناجعة ومستدامة وقادرة على الاستجابة لانتظارات الأجيال الحالية والقادمة من النشيطين والمتقاعدين وضمان حقوقهم، يقتضي العمل على تسريع تفعيل مسلسل تعزيز توازنات أنظمة التقاعد الموجودة وإرساء الالتقائية بين مصادر تمويلها، وخدماتها، والإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بها ونمط حكامتها. ويكمن الهدف الاستراتيجي من هذا التوجه، في العمل، وفقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك المتعلقة بإحداث منظومة حماية اجتماعية شاملة، على الانتقال نحو منظومة تقاعد قائمة على قطبين: قطب عمومي وقطب خاص، وذلك في أفق إحداث نظام وطني موحد للتقاعد يساهم في الوقت ذاته في تأمين دخل للأشخاص المسنين وكذا في النهوض بمنظومة ادخار وطنية ذات تأثير إيجابي ومستدام على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

النسخة Pdf

> *المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوصي باستعجالية تفعيل الإصلاح الهيكلي والشمولي لقطاع التقاعد*
>
> Tweet

بحلول سنة 2022، يدخل ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية عامه الثاني بإعطاء الأسبقية في التفعيل إلى العمليات المتعلقة بتعميم الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض لتشمل كافة الشرائح الاجتماعية التي لا تتوفر عليه لحد الآن (22 مليون مواطنة ومواطن).

هذا، ويوجد توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد في صلب العرض المتكامل الذي يتضمنه القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي أدرج كذلك الحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة من خلال العمل على إدماج حوالي 5 ملايين شخص من الساكنة النشيطة الذين يمارسون عملا ولا يتوفرون على أي معاش، وذلك في أفق سنة 2025، وفق الجدولة الزمنية التي يحددها القانون-الإطار.

وفي هذا السياق، فإن تحقيق هذا الهدف الطموح يقتضي اتخاذ عدد من التدابير التمهيدية والتحضيرية للإصلاح الشمولي المرتقب، التي يمكن الشروع في تنفيذها منذ الآن، والتي سبق أن اقترحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، سواء بمناسبة تقديم رأيه حول الإصلاح المقياسي للمعاشات المدنية، أو في معرض تقريره الذي تناول الحماية الاجتماعية ببلادنا عموما، بما فيها الشق المتعلق بإصلاح قطاع التقاعد من أجل إرساء منظومة عادلة تتسم بالتوازن والديمومة والقدرة على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية والاجتماعية، وتُرصِّدُ المكتسبات، وتحافظ على حقوق ومصالح الأجيال القادمة.

وفي هذا الصدد، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي :

1. **على مستوى الإصلاح الهيكلي الشمولي لقطاع التقاعد:**

- التعجيل بتحديد جدول زمني دقيق وملزم لجميع الأطراف لتنفيذ المراحل الكبرى للإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد، بتشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وباقي الفاعلين المعنيين؛
- التعجيل بتحيين واستكمال الدراسات الإكتوارية والإصلاحات المقياسية ذات الصلة باستدامة أنظمة التقاعد، من أجل تيسير عملية تجميع المنظومة في قطبين: قطب عمومي (الصندوق المغربي للتقاعد /النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد...) وقطب خاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي/ الصندوق المهني المغربي للتقاعد...)
- استصدار النصوص القانونية والتنظيمية الضرورية لالتقائية أنظمة الاحتياط الاجتماعي للتقاعد؛

• إحداث في مرحلة لاحقة، وفق الجدولة الزمنية المحددة للإصلاح الشمولي، نظام وطني موحد للتقاعد يقوم على 3 دعامات:

• **دعامة إجبارية أساسية** يتم تدبيرها وفق قاعدة التوزيع، وتشمل الأشخاص النشيطين من القطاعين العام والخاص للحد الأدنى للأجور؛ (multiple) وغير الأجراء، يتوحدون في سقف اشتراكات يتم تحديده كمُضاعف

• **دعامة إجبارية تكميلية** قائمة على مبدأ المساهمة بالنسبة للدخول التي تفوق السقف المحدد. ويوصي المجلس هنا بدراسة إمكانية تحويل الصندوق المهني المغربي للتقاعد إلى نظام تكميلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع تحديد الاشتراك انطلاقا من سقف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

• **دعامة ثالثة اختيارية** تقوم على الرسملة في نطاق التأمين الخاص الفردي أو الجماعي.

• إحداث حد أدنى للدخل في سن الشيخوخة لا يقل عن عتبة الفقر لفائدة الأشخاص الذين لن يستفيدوا من أي معاش في إطار الإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد والحماية الاجتماعية عموما.

2. **على مستوى الحكامة:**

• وضع آليات لحكامة وقيادة فعالة لأنظمة التقاعد، بقوة القانون، بهدف الحرص على استدامتها وملاءمتها للتطورات المالية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، على أن تستجيب هذه الآليات للمتطلبات التالية:

• ضمان مستوى من القيادة الشمولية لمجموع الأنظمة على أساس إطار مرجعي احترازي مشترك، وذلك بغية تسهيل عملية القيادة، وضمان يقظة مستمرة؛

• اعتماد مقاربة استباقية لتدبير المخاطر (الشمولية والمالية والمؤسساتية) من أجل أخذ مختلف التطورات الديموغرافية والمالية والاجتماعية بعين الاعتبار، وبالتالي توقع مخاطر الاختلالات المالية و/ أو تفاقم الديون الضمنية للأنظمة؛

• إلزامية اعتماد آليات للتتبع ووضع الإسقاطات الدقيقة على المدى الطويل والطويل جدا (أفق زمني يزيد على 40 سنة)؛

• إلزامية التقييم المستمر لفعالية الآليات المستعملة لقيادة وتدبير المخاطر وذلك من أجل تحيينها وتحسين نجاعتها.

• إرساء مبادئ الحكامة التشاركية والشفافية القائمة على فصل واضح بين صلاحيات التوجيه الاستراتيجي والقيادة، وبين تلك المتعلقة بالتدبير، مع الحرص على التمثيلية الشرعية والفعلية للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين داخل هيئات التوجيه وقيادة الأنظمة، وكذا فيما يتعلق بوضع وتقييم سياسات الاستثمار وتوظيف الاحتياطات المالية.

3. **على مستوى التمويل:**

• الأخذ بعين الاعتبار، في تطبيق الإصلاح الشمولي، القدرات التمويلية للمشغلين (الرهانات التنافسية) والقدرة المساهماتية للمنخرطين (رهانات المحافظة على القدرة الشرائية)؛

• مراجعة سياسة توظيف الأموال المتأتية من الاحتياطيات، واعتماد مقاربة موحدة للجوانب المتصلة بالغايات والتأثيرات المنشودة والتدبير والمراقبة، مع العمل بشكل خاص على تشجيع الاستثمار طويل المدى في احترام تام للقواعد الاحترازية، وذلك في قطاعات وأنشطة تساهم في إحداث مناصب الشغل وتحقيق الرفاه الاجتماعي وحماية البيئة؛

• تخصيص ما بين 2 إلى 4 في المائة من الضريبة على القيمة المضافة في تمويل الحماية الاجتماعية بما فيها منظومة التقاعد.

تحميل الوثيقة

الاستفسارات الصحفية:

سهير لمراحي، مكلفة بمهمة لدى الرئيس، خبيرة مبرزة مكلفة بخلية التواصل
s.lemrahi@cese.ma / souhair.lem@gmail.com
+ 212 661 610 520